وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس وبإجماع الحضور البالغ عددهم 63 عضوا في المداولتين الأولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية لرفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي الى ألف دينار. وقال مقرر اللجنة النائب داود معرفي إن رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي يهدف إلى ضمان حياة كريمة للمتقاعدين من دون النظر إلى حالة المتقاعد من جهة الإعالة. وبين أن اللجنة ناقشت تعديلات حكومية، وهي تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاش لمن يعول 7 أولاد أو أكثر 1615 دينارا، ووافقت عليها اللجنة. من جهته، قال وزير المالية فهد الجار الله إنه بناء على التوجيهات السامية سوف تتم زيادة جميع شرائح المتقاعدين وكذلك القطاعان العام والخاص خلال الفترة المقبلة. وبين أن هناك فئات تبدأ من الأعزب سواء امرأة أو رجل إلى من يعول 7 أولاد. وأوضح أن المتقاعدات معاشهن 740 دينارا ويشكلن 31 ألفا والزيادة ستكون 36٪ ليصل المعاش إلى 1010. وأضاف ان الأعزب من الرجال ـ عددهم 182 رجلا ـ يصل معاشه إلى 1010 بعد ما كان 740. وأوضح أن المتزوج ولا يعول يزيد معاشه من 856 إلى 1126 بنسبة 32٪، وعددهم 2148 مستفيدا. وقال إنه بالنسبة لمن يعول ولدا واحدا معاشه سيبلغ 1196، ولمن يعول ولدين 1265 بزيادة 27٪ والمستفيدون يبلغون 1255 متقاعدا. وبالنسبة لمن يعول 5 أولاد سيصل معاشه إلى 1475 دينارا بنسبة 22٪. وأوضح أن هناك شريحتين جديدتين تشكلان 40٪ من المتزوجين راتبهم التقاعدي الحالي 1205 لديهم 6 و7 أولاد. وبين أنه بالنسبة لمن يعول 6 أولاد سيبلغ معاشه 1545، ولمن يعول 7 أولاد معاشه الحالي 1205 سوف يصل إلى 1615. وقال الوزير إن هذا التصور هو رسالة بأن هناك عدالة بين شرائح المتقاعدين أصحاب الحدود الدنيا وستكون زيادتهم 40٪ من إجمالي المستفيدين البالغ عددهم 7000 مستفيد. وأضاف ان الزيادة التي ستحسن من الحياة المعيشية للمواطنين ستكون على 3 شرائح قطاع عام وخاص ومتقاعدين، مشيرا إلى أن التصور الشامل سيأخذ وقتا. ولفت إلى أن التاريخ الذي حدده رئيس اللجنة سيكون 12/19 وبينه وبين آخر السنة 11 يوما. وقال "سنجتهد أنا وفريقي أن آتي بالشريحة الأولى". وأوضح أنه ليس هناك مشكلة في دراسة أي قانون لكن بما يحافظ على استدامة المؤسسة والمحافظة على المال العام. ونص القانون على التالي: يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يعول سبعة أولاد أو أكثر هو (1615) دينارا شهريا. ويقصد بالمعاش التقاعدي في تطبيق أحكام هذه المادة مجموع ما يستحق من معاشات وأنصبة وزيادات أيا كان سند تقريرها ومسماها والجهة المتحملة بها. ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي في غير هذه الحالة، كما يحدد القرار قواعد وشروط الإعالة وما يترتب على تغير الحالة الاجتماعية لصاحب المعاش من حيث استمرار صرف مقدار الرفع إلى الحد الأدنى أو تعديله، ويجوز أن يصدر القرار من الوزير في حال غياب مجلس الإدارة على أن يعرض في أول اجتماع ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة أن تعدل بالزيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل ما يستحق وفقا للأحكام المعدلة بالمادة السابقة عما هو مستحق قبل تاريخ العمل بها بحيث تتحمل صناديق المؤسسة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام القانون. من جانب آخر، أرجأ المجلس مناقشة قانون القرض الحسن وقانون فوائد الاستبدال الى جلسة 19 ديسمبر المقبل. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ

# رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ونائبه محمد المطير وأمين السر أسامة الشاهين على المنصة ويبدو الأمين العام خالد أبوصليب

الرئيس أحمد السعدون ونائبه محمد المطير وأسامة الشاهين وعيسى الكندري وأسامة الزيد (قاسم باشا)

د.فلاح الهاجري متحدثا

وزير المالية فهد الجارالله خلال الجلسة

**افتتح رئيس المجلس أحمد السعدون الجلسة العادية أمس الثلاثاء 14 نوفمبر عند الساعة التاسعة صباحا، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار، وأسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين عن اجتماع أو أكثر من اجتماعات اللجان منذ تاريخ الجلسة السابقة 2023/10/31 حتى 2023/11/9.**

**● السعدون: وزعت عدد المضابط وعددها 9 وهي كالتالي:**

**1 ـ البند الأول: التصديق على المضابط التالية:**

**ـ 1498 بتاريخ 2023/7/18م (خاصة).**

**ـ 1499أ بتاريخ 2023/7/25م.**

**ـ 1499ب بتاريخ 2023/7/26م.**

**ـ 1500 بتاريخ 2023/7/27م (خاصة).**

**ـ 1501أ بتاريخ 2023/8/1 (خاصة).**

**ـ 1501ب بتاريخ 2023/8/2م (خاصة).**

**ـ 1502 بتاريخ 2023/8/2م (ختامية).**

**ـ 1503 بتاريخ 2023/10/31 م.**

**وصادق المجلس على المضابط.**

**وتلا الأمين العام اقتراحا أثناء الجلسة.**

**تأجيل بند الرسائل والأسئلة لجلسة الغد (اليوم) الاربعاء وتمديد الجلسة الوم حتى الانتهاء من مناقشة التقارير التالية والنظر فيها:**

**ـ الحد الأدنى للمتقاعدين.**

**ـ القرض الحسن.**

**ـ زيادة غلاء المعيشة.**

**● السعدون: هل يوافق المجلس؟**

**(موافقة عامة).**

**الاستجواب**

**انتقل المجلس الى مناقشة بند الاستجواب المقدم الى وزير التجارة محمد العيبان من النائب حمدان العازمي المكون من 6 محاور.**

**● السعدون: وزير التجارة هل يرغب في مناقشة الاستجواب؟**

**● وزير التجارة: أرغب وأطلب دخول الفريق المساند.**

**● حمدان العازمي: الحمد لله أن الوزير لم يؤجل وصعد المنصة لكي يسمع الشعب ما يحدث في البلد من تنفيع وتجاوزات، ليس من المعقول ألا يدري أحد عنها، وهي جزء بسيط منها في الاستجواب.**

**هذا الوزير الذي أمامكم متهم بالنصب والاحتيال والحرمنة والتضليل والرشوة والسرقة، هذا ليس كلامي، ولكن تحقيقات النيابة، ليس أنا من أقول انه حرامي أو نصاب أو مضلل أو هارب من النيابة، وانه يحتمي بالمنصب لكي لا يذهب الى النيابة ويضرب الجهات التي أحالته الى النيابة ومنها هيئة أسواق المال، غير الرشاوى والعمولات التي يأخذها.**

**أعتب على نائب أقسم على حماية الدستور، أن يسكت على هدر المال العام، الشركات أيضا اتهمته وصغار المستثمرين دمرهم، في السابق تغريدة لغدير أسيري استجوبوها ولم تكمل أسبوعا، وكذلك الوزير محمد بوشهري على قضية منصب وحكم التمييز لم يطبقه و«انشال» في أسبوعين، وعادل الخرافي «انشال» في أسبوعين.**

**المجالس لم تقبل أن يكون هناك وزير عليه قضية.**

**● د.عادل الدمخي: (نقطة نظام):**

**ذكر اسمي في موضوع غير موفق، فأنا لم أستجوب الوزيرة بسبب تغريدة، بل بسبب 6 مخالفات كبيرة جدا.**

**● حمدان العازمي مكملا: أعرف ما هي مواقف د.عادل الدمخي، الكل يشهد له، ولكن لا أقصد التغريدة، بل أقصد أنها لم تمض أسبوعين في المنصب، احتمى بوزارة التجارة ليحمي نفسه ومصالحه والمتنفذين، والشركات التي يحميها.**

**هناك شركات اتهمته، منها شركة كفيك للوساطة وشركة الصلبوخ، سنكشف كيف أخذ رشاوى وعمولات من الصفقات الوهمية، والتنفيع الذي حصل منه وكيف دمر صغار المستثمرين.**

**وكذلك شركات النخيل ورأسمال القابضة وغيرها، الوزير يبيع الوهم والورق على صغار المستثمرين، كيف تقبل الحكومة أن يمثلها والشركات أدانته؟!**

**الوزير الذي يفعل ذلك هو سيئ السمعة، الموظف عند توظيفه يطلبون منه شهادة حُسن سير وسلوك، هذا الوزير نصاب، لم أقل أنا هذا الكلام، بل النيابة، وهو احتمى بوزارة التجارة حماية لنفسه.**

**كيف أعين وزيرا محالا من جهة حكومية الى النيابة.**

**القضية الأولى (نموذج الإفصاح عن المعلومات) شركة الصلبوخ كان يرأس مجلس إدارتها، عندما جاء مجلس الادارة الجديد قال إنه قد تمت زيارة موقع التشغيل وان المخزون المذكور في البيانات غير مطابق للواقع العملي.**

**وقام مجلس الإدارة السابق بعمل صفقة استحواذ على شركة تأمين الخليج بقيمة مليونين و600 ألف دينار وحتى تاريخه لم يتم العثور على بيانات ولا مقر للشركة ولا إدارة ولا أموال.**

**وبعد ذلك أعطوه 100 ألف على هذه الصفقة الوهمية، والغريب أن هناك من يدافع عنه، ولماذا يحتمي بالمنصب لأول مرة في تسعة استجوابات، لم أر وزيرا عليه ممسكات نفس هذا الوزير.**

**الحكومة تتواصل مع النواب من أجل هذا الوزير، وتقولون تصحيح مسار؟! هل هذا تصحيح مسار؟ هل هذا هو الإصلاح الذي تريدونه، الشعب يراقب والحكومة لا ألوم عليها، وحسابنا ليس الآن، والكلام لرئيس الحكومة اذا أنت قبلت بوزراء فاسدين، فنحن لن نقبل، ونتحمل مسؤولياتنا أمام من عينه وقبل بهذه التجاوزات.**

**الوزير أجرى صفقات وهمية، وهذا كلام النيابة، ففي تاريخ 2023/7/24 شكوى من قبل هيئة أسواق المال، وهي هيئة حكومية، والحكومة تأتي به وتجعله مشرفا على الهيئة، هل من المعقول أنكم لا تدرون؟!**

**إذا فعلا هذا صحيح والضغط صحيح، فأنتم شركاء في هذا الأمر.**

**هيئة حكومية هيئة أسواق المال هي من اتهمته، كيف والحكومة ضيعت حتى مسارها، هناك تهمة بأنه ارتكب فعلا من شأنه إعاقة تحقيقات النشاط الرقابي وتزويد الهيئة بمعلومات مضللة، والتهمة الثانية النصب، ولا يوجد من يقوم بمساءلته، نريد أن يعرف الشعب الكويتي من هم النواب الذين في «جيبه»، هناك من قال إن النواب في «جيبه».**

**الوزير ليست لديه شخصية وهو يُدار، والحكومة مشاركة إذا قبلت هذه النوعية من الوزراء.**

**والوزير خالف بعض الصفقات أدت الى تفريغ أصول شركة مدرجة في البورصة وهي شركة مينا العقارية لصالح شركة «كفيك» أدى إلى ضرر جسيم على المركز المالي للشركتين ورداءة جودتها وأقل قيمة من قيمة أصولها.**

**وتم صرف مكافأة مجزية للوزير بقيمة 30 ألفا، فضلا عن أنه من خلال منصبه في الشركتين على تنفيذ الصفقات المتبادلة بين كفيك وشركة مينا القابضة وقدم معلومات مضللة في بياناتها المالية الى الهيئة، هل نتحدث بعد ذلك عن تغيير المسار، كيف نتحدث عن إصلاح المسار؟!**

**كيف تقبلون على تمثيلكم خارج الكويت؟!**

**هناك شكوى في 2023/2/20، ارتكب فيها فعلا ضلل فيه مجلس الإدارة من أجل الانتفاع، وارتكاب أفعال غش وتدليس على مجلس إدارة «كفيك» وإخفاء معلومات عن مجلس الإدارة وترتب عليها نموذج إفصاح غير حقيقي، ما أضر بحقوق المساهمين.**

**بعض أصحاب الأراضي في البحرين لا يدرون أن أراضيهم تم بيعها، ومع الأسف هذه الشكوى تم حفظها، حفظتها حتى تصيده بباقي الشركات.**

**قام الوزير بشراء أرض في العارضية باسم شركة هي تملكها (يشتري من نفسه) مقابل 2 مليون دينار من أموال صغار المستثمرين.**

**الوزير تلقى رشاوى بقيمة 100 ألف دينار مقابل قيامه بتسهيل صفقات مشبوهة لصالح إحدى الشركات، ودمر صغار المستثمرين في الشركات التي عمل بها.**

**بعد المستندات التي عرضناها والتي تؤكد اتهام النيابة العامة لوزير التجارة بالنصب، كيف يكون موقف الحكومة إذا نشرت الصحف العربية والأجنبية غدا بأن وزير التجارة الكويتي نصاب.**

**الوزير جاء لينتقم من هيئة أسواق المال لأنها أحالته إلى النيابة، وقلّص صلاحيات مجلس المفوضين في الهيئة، وشكل لجنة لتطوير سوق المال جميع أعضائها من خارج هيئة أسواق المال.**

## ■ فهد الجارالله: لدينا معسكر كامل يعمل على تصورنا حول الرواتب وبإذن الله سنناقش تصور الحكومة بتاريخ 19 ديسمبر المقبل
## ■ 52061 مستفيداً من قانون رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وفقاً لإحصائية شهر نوفمبر الجاري ومن المتوقع أن يصلوا إلى 60 ألفاً بسبب زيادة الأعداد المقبلة للتقاعد

### محمد المطير: إقرار زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين ثمرة جديدة من التعاون بين السلطتين

أكد نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير أن إقرار قانون زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين ثمرة جديدة من ثمار التعاون بين السلطتين «نهديها لأهلنا الأوفياء».

وتقدم المطير، في تصريح صحافي، بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إقرار القانون، متمنيا استمرار التنسيق لتحقيق المزيد من المكتسبات والإنجازات النافعة للوطن والمواطنين.

محمد العيبان يرد على محاور الاستجواب وتبدو منصة المجلس

مهند الساير ود.جنان بوشهري

د.أحمد العوضي وفهد الشعلة ود.سعد البراك والشيخ أحمد الفهد

الشيخ فراس السعود ومحمد العيبان

### «لدينا تصور نعمل على دراسته وسننهيه قبل نهاية العام وهي رغبة سامية من صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء»

# وزير المالية: سنزيد رواتب المتقاعدين والقانون يشمل جميع المواطنين

سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح والشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري والشيخ فراس السعود وهاني شمس وفايز الجمهور

حمد العليان خلال الجلسة

محمد الرقيب

مهلهل المضف

جانب من قاعة عبدالله السالم

■ فلاح الهاجري: 52 ألف متقاعد يجب إنصافهم لأن معاشاتهم متدنية وجشع التجار يزيد ونحذّر أنه بعد تاريخ 19 ديسمبر سيكون هناك إفراط في زيادة الأسعار

■ أسامة الشاهين: أكثر من 44 مليار دينار موجودة في مؤسسة التأمينات وحسناً فعلت وزارة المالية أن جعلت الزيادة من خزينة المؤسسة وليس من الخزانة العامة

كيف يقبل النواب بهذا الفساد؟

هناك إيجارات متأخرة لدى شركة الصلبوخ من 1/4 والمبلغ الإجمالي للقسيمتين المتاخر بقيمة 212 ألف دينار، ورفع مذكرة قبل يومين من مناقشة الاستجواب، لأنه كان في مجلس الإدارة، وقبل يومين يقول للفتوى والتشريع أن ترفع قضية.

شاحنة ديزل على جسر الغزالي خارجة من الميناء، وانحرقت على جسر الغزالي، وكل من مسك الجمارك من ابن الإدارة، لكن أتى بكل الأشخاص باستثناء من رئيس الحكومة، وهذه شاحنة سريعة الاشتعال، ونحمد الله أنها لم تؤد الى كارثة.

هيئة البيئة تعطي إفراجا ويقولون له لا تحتوي على مواد بترولية، وهو يقول إنها يشتبه في أنه ديزل، الهيئات متفقة على الإفراج فلماذا لا تفرج على 60 حاوية موجودة في الميناء ما يؤدي الى تكدس الحاويات في الميناء.

وشكل الوزير لجنة تحقيق «لحماية ربعه ربع الديوانية» هذه اللجنة الى اليوم منذ شهر لم تجتمع، لجنة التحقيق في تهريب الحاويات لم تجتمع الى اليوم، وهو يعلم من أفرج عن الحاويات.

هذا غير الممنوعات، هو يعلم ما هي الحقيقة التي أدخلها وأفرج عنها والتستر عليها.

ديوان المحاسبة يقول إن لديه مخالفات وملاحظات تتعلق بعدم الأمن والسلامة.

30 حاوية خرجت من أصل 60 حاوية وهذا من خلال استثناء ويشكل لجنة تحقيق في خروج حاويات يشتبه بأنها تحتوي على مواد بترولية، ومدد اللجنة في 11/8 لمدة أسبوعين، وأصدر قرارا بإزاحة نائب المدير العام للمنافذ الجمركية من التحقيق، هذا حماية لفاسدين.

مخازن الجمارك مليئة بعشرات الحاويات من الديزل، وإذا لا قدر الله وحصل شيء راح تتحول الى مرفأ لبنان آخر.

الوزير يشكل لجنة تحقيق في تهريب الحاويات، وبعد أن تم كشف المتورط أمرهم بعدم تسريب التقرير وتمديد عمل اللجنة من أجل حماية المتورط من ربع الديوانية.

أقول للشعب الكويتي هل الحكومة مغيبة أم لا، الوزير يقول إنه من سحب القسائم، والكل يدري أن القسائم الكل يعرفه أنه أمر دوري كل 6 أشهر تُسحب القسائم، وعلى ماذا تصنع البطولات.

وهذا من صميم عمل هيئة الصناعة، والوزير نسب الفضل الى نفسه، أستغرب من عدم وجود رقابة، فمجلس الادارة لا يحضر الاجتماع الوزير تخلى عن مسؤولياته ولم يحضر اجتماعات مجلس إدارة هيئة الصناعة.

منذ 40 سنة لم يوزع، وهناك شركة واحدة وهي «أجيليتي» مستحوذة على أراضي الكويت كلها، ولم يجر تحقيق فيها، فبعضها استغل للخيول، وبعضها للمصانع، ويأخذ منها باسم مستشفى (ليس بعهده) لكن هل حقق في هذه الأرض 25 ألف متر يعطيها باسم مستشفى ويتم تحويلها الى «اسطبل»؟!

الوزير قام بالتنفيع عندما أجرى تعيينات باراشوتية، عندما أقال رئيس الوزراء عبدالوهاب الرسام، ليس من الأولى إقالة الوزير عينه لأنه من (ربع الديوانية). وضع أحدهم بقرار ندب مستشار وهو عبدالوهاب الرسام، أتى به من البطاقة المدنية شهادته (ميكروفيلم) وأعطاه لهيئة الشباب مدير، والتجارة وضعته مستشارا، وعليه قضايا تحرش وعينه بهيئة الشباب مدير، وعينه في التدقيق والتفتيش وبعد تقديم صحيفة الاستجواب ألغى قراره بتعيينه في التفتيش، وكذلك نبيل المفرح وضعه مستشارا بالتجارة حتى هذا بالقانون مجرم، وهذا تسهيل للاستيلاء على المال العام، رواتبه وصلت الى 6000 دينار، إذا كانت الحكومة غير مهتمة وغير مؤتمنة، فنحن كنواب مؤتمنون وعلينا مسؤولية.

«الفتوى التشريع» ترد عليه وتقول له إن قرار تثبيت الأسعار عندك يا وزير التجارة، والوزير يقول لسمو ولي العهد كلام غير الواقع، هل هؤلاء رجال دولة، إذا هذه هي النظرة برجال الدولة، لا نريد أناسا يطبلون، هناك موظفات يشتكين عليه، من يحمي بنات الكويت، وهناك لديه مستشار يستعين به خارج الدوام، ينقل الموظفين ووفق ديوان الخدمة المدنية لا يحق له نقل الموظفين، ولكنه يمارس البلطجة، وهذا «ليس بعده» لكن لنقل صار بعهدك.

في عهد المستشار تم النقل وهذا في عهده، إنما تعيين المستشار ليس في عهده.

هناك قرار من مجلس الوزراء بعدم جواز الندب، وقبل يومين قام بندب شخص من التربية الى هيئة الشباب، الوزير لا يُعير اهتماما لا إلى حكومة ولا إلى مجلس الوزراء.

الكل من النواب يرفضون الاستثناءات، وهناك استثناء لأشخاص من شروط الترشح، هل هذا وزير ينشد الإصلاح؟!

ومدير الجمارك أتى به من خارج الإدارة وليست لديه خدمة أو خبرة بمسمى مدير، وكذلك وكيل وزارة التجارة أتى باستثناء وهو مدير بشركة أعيان لتأجير السيارات، هذا عيب، هل هذا هو الإصلاح الذي تنشدونه، توزيع المناصب على ربع الديوانية. وكيل وزارة التجارة تخاطب إدارة الفتوى والتشريع ليس مختصا أن يخاطب الفتوى من أجل أموال التأمين، والفتوى ترد بأن يخاطب الوزير إدارة الفتوى وليس وكيل الوزارة.

والإدارة ردت باسترداد 126 ألفا البدل النقدي للإجازات لرئيس وحدة التأمين ونائبه، استجوابي ليس ردة فعل، وإنما أتوقف عند هيبة المجلس، ولا نبحث عن الأعذار. هذه دولة وأنتم شيوخ وأنتم إذا لم تديروها صح ولا أحمي فاسدا، وإلا أصبح شريكا معه، كيف تقبلون بذلك؟!

إذا رئيس الحكومة لم يحاسبك، فسآتيه، لأننا سوف نضعه أمام مسؤولياته، الأول كنا نلتمس له العذر، أما مع المستندات الكثيرة التي لدي، فليس لديه عذر.

كتاب الفتوى والتشريع بتحديد الأسعار، تقول إن صلاحية وزير التجارة في تحديد الأسعار يقصد بها أن الوزارة سلطة تقديرية في تحديد السلع ووضع حد أقصى للأسعار.

يعني القانون أعطاه الصلاحيات، وأعضاء اللجنة المالية يسألونه وما يرد، وفي كل موسم ترتفع الأسعار ارتفاعا خياليا والكل يئن، ولديه قرار غير قادر على تطبيقه أو تنفيذه، تثبيت الأسعار وقانونه كان في عهد الوزير الروضان وليس في عهد الوزير الحالي، فلا ينسب الفضل والإنجاز لنفسه.

منصات التواصل تأخذ عليها 30٪ والمطاعم الكبيرة 4٪، انظروا إلى التلاعب بالإضافة الى أموال ومقابل التوصيل، وهناك شكاوى للناس ولصغار المستثمرين.

أسأل النواب عندما تقابلون الشعب في الدواوين ماذا تقولون لهم؟

فأمام هيبة المجلس والمال العام نتوقف.

لابد أن يرى الشعب مَنْ تعين الحكومية، من يقبل بأن مستشارا يقول «النواب بجيبي».

ديوان المحاسبة يقول هناك تضليل للديوان وتزويده بمعلومات غير دقيقة، وعدم تمكين الديوان في هيئة الصناعة وعدم تزويده من الهيئة بالبيانات المطلوبة، وملاحظات على الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من جانب تعليق المدير، إدارة الجمارك لم يتسلمها إلا أبناؤها وليس شخصا لا يفقه شيئا.

سوف أدين الوزير في كل مستند يضعه وسأبين إدانته من لسانه والنواب مؤتمنون اليوم.

● وزير التجارة محمد العيبان: اليوم ونحن في بداية دور انعقاد نفتتحه بتفعيل أحد أهم أدوات الرقابة بتحديد مصير من تفعل ضده هذه الأداة، وهذا حق للأمة يُفعّل عن طريق ممثليها، وقد يقول قائل إن هناك استخداما خاطئا لتلك الأداة، ولكن العمل البرلماني كفيل بتصحيح ممارساته.

فلن أعتصم بحجة عدم الدستورية وسأواجه الحجة بالحجة والأمر بضمائركم أقف بعد مرور 4 أشهر كوزير للتجارة وتضمنها 3 أشهر عطلة برلمانية حققنا فيها الأولويات.

قمنا بالتوافق مع الأعضاء في اللجنة المالية بتعديل قانون غرفة التجارة، بعد أن كان المساس به أشبه بالمحرمات واليوم هو مطروح على الجدول والوكيل المحلي وقانون المناقصات.

وبعد ذلك يعكر صفو ذلك حادثة زيارة النائب في مكتبي، كيف نسمح أن ينقطع بنا سبيل المعروف ونحولها الى خلاف سياسي بين نائب ووزير، وتعلم أن هذه الأحداث تحل وفق عادات وتقاليد أهل الكويت.

قدر النواب أن تكونوا حكما فيما أقوله من ردود ومحاور النائب التي قفز فيها عن الحقائق وادعاءات لا أساس لها من الصحة، بل هي معاكسة للواقع.

تضمنت الصحيفة 6 محاور، وانه لن يخلو محور منها من مغالطات واضحة ومعلومات غير صادقة، لا يمكن لأحد أن يزايد على كرامة النائب واحترام صلاحياته التي كفلها الدستور وان للمواطنين كرامة ولموظفي الدولة كرامة.

أبوابي مفتوحة للنواب، واستقبلت كل النواب، والأخ حمدان جاءني مكتبي دون موعد، والمرة الرابعة جاء، ومدير المكتب طلب منه الانتظار، ولكنه دخل المكتب وبعد خروجه أعلن الاستجواب.

ولم يكن لديه أي محاور، وإنما عندما أعلن الاستجواب ذهب ليبحث عن محاوره.

وخرج النائب من لقاء تلفزيوني وبنى كل معلوماته عن «يقال» و«يقولون» ووصل الى اتهام مستشارين بتقاضي مبالغ 6000 على بند «يقولون».

ألم يكن من الواجب أن تسأل قبل أن تنشر هذه المغالطات ما عندي مستشار مؤهلاته ميكروفيلم، لدي مستشار سياسي مؤهلاته علوم سياسية وما عندي مستشار كان سائقا عن أحد، كلهم شباب وطني مخلص ومؤهلاتهم مشرفة.

واجب النائب أن يقدم الأدلة على تلك المزاعم على شباب كويتي واعد، وإلا

حمد العبيد ومحمد هايف

شعيب المويزري وعبدالله فهاد يهدئان الجمهور بعد رفع الجلسة للاستراحة

النواب والوزراء على المنصة خلال البدء في مناقشة تقارير اللجنة المالية الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين

### «أضرّ بحقوق الشركات والمساهمين من خلال بيع البعض منها لبعضها وهيئة أسواق المال أحالته للنيابة ويوضع وزيراً عليها»

# حمدان العازمي: وزير التجارة متهم بقضايا حسب تحقيق النيابة العامة

خالد الطمار مؤيدا للاستجواب

حمدان العازمي مترافعا في الاستجواب

د.محمد المهان وشعيب شعبان والشيخ سالم العبدالله ومحمد العيبان

د.محمد الحويلة وسعود العصفور وعيسى الكندري وماجد المطيري

- **الوزير العيبان احتمى بالمنصب الوزاري لحماية مصالحه وقام بتدمير صغار المستثمرين ومتهم بالنصب والتنفيع والعمولات**
- **حاويات الديزل مكدسة في الميناء وإحدى الشاحنات احترقت على جسر الغزالي والميناء لدينا مهدد بأن يكون مرفأ لبنان آخر**
- **الوزير يحمي الفاسدين وشكّل لجنة للتحقيق في قضية الحاويات لم تجتمع لحماية أحد المقربين منه وهو يعلم من أخرج الحاويات**
- **الوزير أتى بربعه في الديوانية ووزعهم على بعض المناصب لتسهيل الاستيلاء على المال العام والبعض منهم عليه ملاحظات**
- **هناك شاحنات تدخل وتحمل «صلبوخ» وتخرج من الميناء بدون تفتيش وبدون وزن فهل تريدون أن «أطبطب» على الوزير؟**
- **وزير التجارة والصناعة يقول إن النيابة لم تقم باستدعائه فكيف تستدعيه وهو وزير وكان الأجدر به طلب رفع الحصانة عنه**
- **خالد الطمار مؤيداً للاستجواب: تحقيق المجلس الإنجازات لا يعني عدم قيام النائب بدوره وهذا الاستجواب مستحق ومحور الفشل في مراقبة الأسعار دون تحريك ساكن من قبل الوزارة وتقصيرها يكفي للإدانة**

فممارساتك يكون بها تضليل.

النائب تلفظ بألفاظ لا أظن أن أحدا منكم يقبلها، كنت أتمنى أن تكون دوافع النائب انطلاقا من الصالح العام، وليس من أمور شخصية.

**المحور الأول**

يتحدث عن شركة خاصة كنت أرأسها قبل 9 سنوات ويريد أن يخالفني على ذلك بالمخالفة لمواد الدستور «الوزير مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعمال وزارته» ولا يساءل عن أعماله الخاصة، وحكم المحكمة الدستورية رقم 2004/8 من صور الأعمال التي لا يجوز استجواب الوزير عليها عن أعمال سابقة، وهذا لا يحق له من الناحية الدستورية، النائب خلط بين قيمة مبيعات الشركة وقيمة الأرباح المحققة، والـ 11 مليونا هي ليست أرباحا، وإنما هي مجمل مبيعات عام 2011 قبل ترؤس الشركة، وعندما ترأستها زادت الأرباح وتم توزيع 5٪ من الأرباح على المساهمين، رئاستي للشركة كانت من 2012 الى 2015 وعندما يتحدث عن الاستحداث كانت عام 2019 و2020، وذكر أنني محال الى النيابة وهي ليست تهمة، فهناك طرف شاك عددهم 20 شخصا، النيابة لَم توجه لي تهمة ولم تقم باستدعائي ولم تحلني الى المحكمة ولم يصدر أي حكم.

هل صارت مجرد شكوى إدانة تستحق المساءلة؟!

القول بأن النيابة اتهمتني بعقد صفقات وهمية هذا كلام عار ولم تقم النيابة باستدعائي.

الشكوى قدمت نعم والنيابة تحقق وتستدعي وتحيل القضية الى المحكمة وتحكم، وهذا كله لم يحدث.

تركت الرئاسة في 2015 والصفقة تمت في 2019 ـ 2020 وتقديم الشكوى في عام 2023.

**المحور الثاني**

ذكر النائب أن وجود عشرات الحاويات في الميناء، فزيادة عدد الحاويات تمت بزيادة تفعيل الدور الرقابي لمكافحة تهريب الديزل، في عام 2023 وبعد تفعيل الرقابة زاد عدد الحاويات من 120 الى 470 وهي التي تم ضبطها، وهذا سبب تكديس الحاويات، ولن أتهاون في موضوع تهريب الديزل ويخص المال العام ويمس جيوب المواطنين، وهنا خط أحمر لن أتجاوزه.

جاء النائب المستجوب في موضوع هيئة الصناعة بجملة من المغالطات من خلال عدم حضور مجلس إدارة الهيئة فاجتماعات مجلس الإدارة كانت معطلة، وفي عهده تم استئنافه، وأنجزنا ما يقارب 70 بندا، فمن أين جاء بموضوع تعطيل الاجتماعات؟

**المحور الثالث**

احتوى على الكثير من الخلط والأقوال المرسلة والادعاءات المرسلة التي ليس لها دليل.

الوزير لا سلطة تنفيذية له على وحدة التأمين، قمنا بمخاطبة الفتوى حول ملاحظات الديوان وجاءت الاجابة بالموافقة على رأي الديوان وخاطبنا الشركة وقمنا باسترداد المبلغ، الاستجواب يجب أن يكون محددا بوقائع وأسانيد معينة، مثل هذا الكلام به تجاوز وتعد وصلاحيات على القيادة السياسية، وفيما يتعلق بتعيين الدكتور عبدالله الشامي، فهناك مغالطات كثيرة، هناك فرق بين الملاحظات والمخالفات رغم أن كافة الملاحظات من ديوان المحاسبة.

يقول الوزير إنه تولى مهامه في 7/2022 وهذا غير صحيح، فتاريخ مشاركتي أبريل 2023 وهذا ليس خطأ مطبعيا، بل هذا خطأ كفيل أن ينسب الاستجواب لأن أغلبه وقائع لم تكن في عهدي وبنيت المحاور على خطأ مطبعي وفق قول النائب.

يريد المستجوب محاسبتي في 6 أشهر هي فترة توليتي للمنصب الوزاري على ما حدث في 10 سنوات سابقة من إنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم تأجيل أقساط المتعثرين بناء على توصية رفعتها لمجلس الوزراء.

اتخذنا كل القرارات لمعالجة المتعثرين منها تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر ولم أتخذ إجراءات قانونية ضدهم وتعاونا مع لجنة تحسين بيئة الأعمال لإيجاد قانون جديد يحمل المبادرين ولا يعرضهم للسجن.

**المحور السادس**

ادعى المستجوب أنني فشلت في الحد من ارتفاع الأسعار، بل زادت الدعاوى والمخالفات في هذا الشأن عن الأعوام السابقة.

إيرادات الوزارة في النصف الأول زادت بما يقارب 4 ملايين دينار مقارنة بما تم تحقيقه في العام الماضي.

النائب يطالبني بإلغاء قرار تثبيت الأسعار ويدعوني إلى فتح باب المنافسة، لا يجوز أن تطلب طلبين متناقضين في نفس الوقت، إما أن تطلب ثبات الأسعار أو تطلب فتح السوق للمنافسة.

**المحور الأول: تعارض المصالح**

ـ دخلت الشركة في 2012 كانت خسائرها مليونا و118 واستمررت إلى 2015 واستطعت الوصول الى نقطة التعادل، وفي 2014 حققنا أرباحا خفيفة وفي 2015 حققنا مليونا ونصف المليون دينار (شركة الصلبوخ).

ـ صفقة الاستحواذ: تركت رئاسة مجلس ادارة الشركة في 2015 والصفقة تمت في 2019 ولم تتم مقاضاتي، وما علاقتي بالموضوع، والشكوى قدمت في 2023 بعدما أصبحت وزيرا.

النائب يقول إن النيابة اتهمتني بعقد صفقات وهمية، عملت في الشركة 19 سنة تحت إدارة أكثر من 4 رؤساء تنفيذيين ولا أملك فيها أي سهم، ولم أصبح عضو مجلس إدارة.

ـ كنت نائبا للرئيس التنفيذي أو نائبا لرئيس مجلس الإدارة والقرارات التنفيذية تُتخذ من أعلى السلم الإداري.

ـ النيابة لم تقم باستدعائي ولم توجه لي تهما وجميع المكافآت كانت خاضعة للأنظمة، وهذا مال خاص وليس مال عام.

ـ النائب يقول إني استخدمت صلاحياتي كوزير لإرضاء الشركة، تركت الشركة في 2015 ووقعت العقد في 2016 وسحب القسائم في 11/2021 والشركة تظلمت في 1/2022 والهيئة وافقت على قبول التظلم في 2022، وفي مايو 2022 موافقة وزير التجارة الأسبق على معاملة هذه الشركة معاملة الشركات الأخرى.

الوزير الأسبق هو من أعطى الشركة القسيمة، فلماذا تحشرني في أعمال وزير سابق، فلماذا تتهمني بما هو ليس فيني؟!

في شهر 6/2020 وافقت على إعادة تخصيص 30 ألف متر، وبعد سنة في 4/2023 صرت وزيرا، يعني النائب قلب الحقائق ولا شيء حقيقيا فيما اتهمني فيه.

**المحور الثاني**

النائب يقول إدارة الجمارك أصرت على التعنت في إرجاء قرار يهدد أمن الكويت بوجود حاويات.

أسميها أنا تهريب ديزل، قبل أن أتولى الوزارة كان عدد الحاويات 120 حاوية وبعد توزيري أصبحت 470 حاوية تم حجزها بها تهريب الديزل.

لماذا يغضب النائب؟ بدل تكريمي لحماية المال العام، و300٪ حجم الضبطيات زادت، هل أُحاسب على حماية المال العام.

النائب أوهم الرأي العام بأن 30 حاوية منها تم الإفراج عنها شهر 6/2023 وصلت لـ 20 حاوية، 7/2023 أرسلنا عينات لهيئة البيئة، رجال الجمارك اشتبهوا في الشحنة وأرسلوها إلى مؤسسة البترول، وجاءت موافقة هيئة البيئة، وتم الافراج عن الحاويات، وفي 30/7 وصلت نتيجة فحص مؤسسة البترول أثبتت أن الشحنات هي ديزل مهرب، يعني سرقة أموال الدولة وحضرت المؤسسة لاستلام الحاويات، وما سكتنا، تم إيقاف عدد من الموظفين وشكلنا لجنة تحقيق واجتمعت 11 اجتماعا وما زالت مستمرة.

ـ تهريب الديزل له ضوابط وسنستمر في الوقوف ضده، ومهربو الديزل لن يفلتون في عهدي.

ـ النائب يقول إن مدير الجمارك يتعنت في الإفراج عن الحاويات، نعم أكيد سأتعنت ولن أجعل شحنة تطوف إلا بعد التأكد أنها ليست ديزل.

ـ يقول هناك افتقار للأمن والسلامة، الإدارة العامة اتخذت العديد من اشتراطات الأمن والسلامة.

ـ في المنصب الوزاري 6 أشهر عقدت 5 اجتماعات، والمطلوب مني في سنة كاملة 4 اجتماعات في مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.

وتم إقرار 70 بندا ونشكر الموظفين على هذا الإنجاز.

ـ يقول تدني نسبة إنشاء مشروع مدينة الشدادية الصناعية، وهذه كانت في الفترة التي تسبقني، يدعي أن المشروع متأخر ولكن المشروع سابق وقته ويتهمني أن المشروع متأخر.

ـ يقول عدم تحصيل المديونيات المستحقة على بعض القسائم، بالعكس فقد تم تحصيل 3 ملايين ونصف مليون والذمم المستحقة 6000 دينار، وهي ملاحظة لديوان

عبدالله الأنبعي ود.عادل المانع

جراح الفوزان وعبدالوهاب العيسى وحمد المدلج

عبدالرحمن المطيري وفالح الرقبة ود.جاسم الأستاذ ود.عادل المانع وفهد الجارالله ود.محمد الحويلة ومحمد هايف

شعيب شعبان وعبدالله فهاد وداود معرفي وشعيب المويزري وبدر نشمي على منصة المقرر

### «قمنا بالتوافق مع أعضاء اللجنة المالية على تعديل قانون غرفة التجارة وإلغاء الوكيل المحلي وتأتي حادثة المكتب مع النائب لتعكر صفو ذلك»

# وزير التجارة: سأكشف المغالطات رغم ما يشوب الاستجواب من شبهات

محمد العيبان يرد على محاور الاستجواب

د.بدر الملا معارضا للاستجواب

جانب آخر من جلسة أمس

- **النائب أعلن عن الاستجواب بعد خروجه من مكتبي بنصف ساعة بدافع شخصي وهو لا يملك محاور ثم ذهب بعد ذلك ليبحث عنها**
- **زيادة عدد الحاويات بسبب زيادة الرقابة على قضية تهريب الديزل حيث تم ضبط 470 حاوية وهذا سبب تكدس الحاويات في الميناء**
- **تحدث في المحور الأول عن شركة خاصة كنت أرأسها قبل تسع سنوات وهذه أعمالي الخاصة لا يحق له محاسبتي عليها ومع ذلك معلوماته غير صحيحة**
- **أصبحت عضواً في الحكومة في شهر أبريل 2023 والنائب المستجوب يريد محاسبتي على عمل مدته 6 أشهر عن فترات مضت قبل 10 سنوات**
- **النيابة لم تقم باستدعائي ولم تحقق معي ولم توجه لي أي تهمة ولم يصدر علي حكم والأمر كله شكوى عامة قدمت من قبل شاكٍ**
- **تم اتهامي بالتسبب بخسارة شركة رغم أنني قمت بجعل الشركة تحقق أرباحاً مالية وملاحظات ديوان المحاسبة ليست في عهدي**

المحاسبة في 2022/2023، وأبشرك بأنها نزلت 30٪.

ـ يقول عدم اتهام الهيئة باستخدام المواقع المخصصة من المجلس البلدي وصل الى 13 موقعا، هذا البند تم في عهد سابق لعهدي، لكن تم اعتماد وثيقة الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت، وهناك مشاريع تم إحياؤها منذ 1983 الى عام 2018 كانت مشاريع محفوظة بالأدراج.

تم حل خلاف البلدية حول الارتدادات بين البلدية والهيئة.

ـ استمرار وجود العديد من القسائم الخدمية غير المستغلة بإجمالي مساحة 2,700 متر مربع، وأقول مجلس الادارة طرح لائحة المزايدات بشأن قواعد وضوابط القسائم، فكل القسائم غير المستغلة سيعاد طرحها من خلال مزايدة.

**المحور الثالث: التنفيع الذي أدى الى إهدار المال العام**

ـ صرف 126 ألف بدل نقدي.

أتحداك أن تضع موافقة الوزير على صرف المكافأة 126 ألفا.

ـ موضوع رئيس الوحدة ونائبه صرفوا بدل إجازات 126 ألف دينار، وأتت ملاحظة ديوان المحاسبة، والوحدة طلبت من الوزير أن يفض النزاع، وقلت سأرسل استفسارا وأرسلت الرد الى الفتوى والتشريع، فقمت بواجبي قبل التهديد أو الاستجواب، والفتوى قالت لا يجوز لهم أخذ المبالغ ووجهناهم باسترجاع المبالغ، وتم إيداعهم في الخزينة في 7/11، فلماذا تحاسبني على القيام بواجباتي؟

أقول للنائب اعرض موافقتي على صرف 126 ألف دينار البدل.

ـ يقول النائب إني أُنفّع ربعي ومستشاريني يأخذونَ 6000 دينار.

الكلام مرسل، هناك موظف يعمل بهيئة المعلومات المدنية مستعان به لدى وزيري مالية سابقين، بعد توليتي الوزارة طلبت منه أن يترك عقد استعانة ويأتي بعقد استشارة في وزارة التجارة على بند الاستعانة، فأصبح أستعين به في بند خارج أوقات العمل، بالإضافة الى وظيفته في المعلومات المدنية، وبعد وزارتي الثانية تم تكليفي بوزارة الدولة لشؤون الشباب، فالأعباء زادت عليَّ وطلبت منه أن يكون مدير مكتبي في وزارة الشباب، فقبل أن ينتقل الى وزارة الشباب، وكان راتبه 1650 دينارا، عندما انتقل عندي في الوزارة 1150 دينارا، أنا لم أُنفّع ربعي، بل نفعت المال العام، وهذا تجن.

مدير مكتب وزير التجارة يشتغل في جامعة الكويت، إجمالي دخله قبل انتقاله للوزارة.

ـ الوزير تجاهل شكاوى موظفات لديه، هذا دعاء غير صحيح فلم أستلم شكوى وهناك طرق للشكاوى كثيرة، هناك برنامج سهل ولجنة العرائض.

ـ يقول توسط عند رئيس مجلس الأمناء لتعيين الشخص، المعهد العربي للتخطيط لا يمت لي بصلة نهائيا، والمعلومات مضروبة.

ـ يقول تم ترشيح مدير المعهد من قبل وزير المالية الأسبق، أنا ليست لي علاقة وتمت الموافقة على الترشيح من قبل مجلس الوزراء، وبعد ذلك اسمه ذهب الى مجلس الأمناء وصوتوا لصالحه 20 دولة عربية، ويدعي أن وزير التجارة توسط له.

ـ نقل تبعية الإدارات لا يقتصر على نقل الموظفين وإنما نقل المهام.

**المحور الرابع: تضليل ديوان المحاسبة**

ليست لي علاقة بتقارير ديوان المحاسبة، والملاحظات في عهدي تم التعليق عليها ومعالجتها وتمت معالجة 27 ملاحظة يعني المخالفات تمت في عهد غيري والمعالجات تمت في عهدي.

**المحور الخامس: الفشل في إدارة الصندوق الوطني للمشروعات**

ـ يقول إن الوزير لم يتخذ أي خطوات في التمويل.

تم طرح ممارسة خاصة في 2023/10/15 استعدادا لمرحلة ما بعد التمويل.

يجب أن تكون منخفضة المخاطر لذلك الـ 14 مليونا المتاحة تم عملها في ودائع 4 في بنوك مختلفة.

تم تأجيل أقساط المبادرين لمدة 6 أشهر.

**المحور السادس: الفشل في مراقبة الأسعار**

قمنا بدراسة قمنا بها أخيرا الاستثمارات في الصندوق على السلع الأساسية: الحليب والسكر في دول الخليج جميعا.

ـ قبل الوزارة عدد المخالفات 449 مخالفة وبنفس المادة بعد أن توليت الوزارة ارتفعت بنسبة 160٪ و300٪ زيادة في محاضر الضبط.

ـ ألزمنا 17 شركة توصيل للطلبات بإزالة المصاريف الإضافية والممارسات السلبية.

ـ الوزارة حريصة كل الحرص على الأموال العامة وتطبيق القانون، 28٪ زيادة في الإيرادات عن نفس المدة العام الماضي.

ـ يتهمني بالنصب العقاري وأنا لم تأت لي أي شكوى عن النصب العقاري والنائب يستجوب وزيرا آخر ولست أنا.

ـ كتاب وزير المالية الأسبق عبدالوهاب الرشيدي وبه ترشيح مدير المعهد يعني أنا لست معنيا بالأمر.

ـ وعرض مستندا يثبت إيداع 126 ألف دينار عن وحدة التأمين.

● السعدون: ترفع الجلسة للصلاة والاستراحة لمدة نصف ساعة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون.

● حمدان العازمي معقبا على تفنيد الوزير: من لسانك أدينك، فالأوراق ليس بها تاريخ وغير مؤرخة وعندما يقول إنه لم تستدعه النيابة، لأن الجهة المعنية هي التي اتهمتك بالنصب، من الطبيعي أنهم لا ينادونك، أنت المفروض تطلب رفع الحصانة عن نفسك وتذهب وتمتثل أمام النيابة. من يريد المجاملة كيفه، لكن اتهام النيابة يقول ارتكاب فعل من شأنه عرقلة التحقيق وتقديم بيانات مضللة وتفريغ أصول وعمولات يحصل عليها، ومصالح شخصية وصرف مكافآت تحفيزية، وتدمير صغار المستثمرين، وكيف نقتنع بشخص يقرأ من الورقة.

الكل يعرف أن مستشاره هو من يُدير الوزارة، يقول إن راتب المستشار من 1650، ففي نفس الوقت يطالب بزيادة راتبه ويطالب بفروقات مالية للمستشار، مجموع الرواتب كبير يصل الى 6000 دينار.

اليوم نخطأ نفس خطأ الحقبة السابقة، عندما كنت أقدم الاستجواب كانوا يقولون عني أدوات أحمد الفهد وعذبي الفهد وناصر المحمد وجابر المبارك، اليوم قدمت استجوابين ولو وجدوا عليَّ شغلة واحدة لما قدمت 9 استجوابات من بينها استجوابان لرئيسي الحكومة جابر المبارك وصباح الخالد.

لن نجامل على حساب المال العام، ويقولون الآن علي من يقدم استجوابا إنه تبع رئيس المجلس السابق، نحن لن نتبع أحدا، من العيب أن يقول إن الراتب نزل من 1650 دينارا ونفس الوزير طالب من ديوان الخدمة فروقات.

أنا لم أقرأ من الورقة أنا كلامي طالع من القلب، لابد من تعديل أنفسنا قبل تعديل المسار، حصلت على رقم لطلب الثقة أو لم يأت الرقم فأنا أبرئ ذمتي أمام الله والشعب الكويتي.

استثناء من رئيس الحكومة في التعيينات للعيبان، وهناك ضغط مُورس على النواب، هل هذا هو تعديل المسار؟!

ـ الوزير يفتخر بأنه من 120 حاوية الى 470 حاوية، هذا مرفأ لبنان آخر، حاوية واحدة فعلت نفس حريق جسر الغزالي فما بالك بـ 470 حاوية، هذا كله دبرة أنت تخزن مواد سريعة الاشتعال ومن حرارة الشمس، وهذه إدانة للوزير.

هناك شاحنات تخرج من دون تفتيش وتعبأ صلبوخ دون تفتيش، فما أدرانا أنها ليست أسلحة أو مخدرات، وعند الوزن يأخذون عليها 5 دنانير، أين الحس الأمني للجمارك، كيف تقبلون بهذه الخروقات لأمن البلد؟!

هذا الأمر بروحه استجواب رئيس الحكومة.

المجلس اليوم أمام تحد وهيبة المجلس على المحك، ولابد من أن تسترد هيبة المجلس، نحن لا نتلون ومواقفنا ثابتة 11 سنة.

نحن رفضنا تحصين وزراء سابقين وعتبنا على تقديم طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها، لا يريدونا أن نقدم استجوابات أو قوانين أو غيرها، هناك تمسك على الشيخ أحمد النواف للحصول على أعلى المكاسب.

هناك تقسيم للشعب إما مع أو ضد.

● محمد العيبان (وزير التجارة) ـ التعقيب الثاني: اتهمتني بخسارة شركة وفي عهدي قلبت خسائرها الى أرباح واني راشيت الشركة ومنحتها قسيمة صحية، وأنا ليست لي علاقة بالشركة.

وقمت بتشديد الرقابة على تهريب الديزل، وضاعفت عدد اجتماعات هيئة الصناعة في نصف الفترة.

مشروع الشدادية الصناعية متقدم في الانجاز، وأثبت أني قمت باسترجاع أموال الدولة في وحدة التأمين من رئيسها ونائبها والمعهد العربي للتخطيط ليس لي علاقة به، ولم أتوسط لدى 20 دولة عربية.

والنائب يناقش ملاحظات ليست في عهدي، وأستمر في نقل ملاحظات قديمة للديوان وليست في عهدي،

- **بدر الملا معارضاً للاستجواب: العبارات التي قيلت بحق الوزير لا نقبلها ونحن قمنا بإرجاء الاستجوابات لوجود تفاهمات نيابية ـ حكومية وهناك توظيف سياسي لإسقاط الوزير ويجب عدم استخدام الجهات الرقابية لضرب رؤسائها**

محمد العيبان يتلقى التهاني بعد انتهاء الاستجواب

عبدالله المضف وسعود العصفور وفارس العتيبي

د.عبدالكريم الكندري ود.عبدالعزيز الصقعبي ود.عادل ا لدمخي ومرزوق الحبيني وأ.د.حمد المطر

سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح وفالح الرقبة ود.جاسم الأستاد

### السلطة التنفيذية مطالبة بالالتزام بتاريخ 19 ديسمبر لمناقشة القوانين التي تهم المواطنين وترفع مستواهم المعيشي

# شعيب المويزري: نمدّ يد التعاون لكن عليكم كحكومة أن تتعاونوا

شعيب المويزري يشرح قانون رفع الحد الأدني لمعاشات المتقاعدين

داود معرفي يقرأ تقرير اللجنة المالية

مرزوق الغانم

هاني شمس

فهد المسعود

أ.د.حمد المطر

د.حسن جوهر

مرزوق الحبيني

- **داود معرفي: اللجنة وافقت على أن تكون زيادة الراتب التقاعدي إلى 1000 دينار وأن يطبق هذا القانون على من يتقاعد في المستقبل ويزيد رواتب المتقاعدين**
- **مرزوق الغانم: الزملاء يقولون إن القانون هو نتيجة توافق 48 نائباً مع الحكومة أي أنهم كتلة وتركوني وحدي لأكون كتلة وبناء عليه أنا أعلن أن كتلتي تؤيد الكتلة الأخرى**
- **حمد المطر: هل يعقل أن المواطن المتقاعد براتب 640 ديناراً يعول أسرة كاملة وعلى الحكومة ألا تنزعج عند التركيز على الأولويات**
- **فهد المسعود: قانون رفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين أولى خطوات تحسين معيشة المواطنين وضمان عيش كريم للأسر الكويتية**
- **مرزوق الحبيني: أحذّر النواب من اللغم اللغوي الموجود في القانون في كلمة «يعول» التي ستخرج كل الشرائف من الزيادة**
- **حسن جوهر: لم يسبق في تاريخ الكويت البرلماني أن تلتقي السلطتان في مواعيد جدول الأعمال ونريد أن نبرهن للجميع على التزامنا بالمواعيد**

وبخصوص مراقبة الأسعار، هذا الأمر لا يستقيم بمطالبتي بأمرين متناقضين.

ـ قرار 2023/81 يحظر إضافة أي فوائد على عمليات البيع للمشتركين حتى 5000 دينار، المواطن لا يتحمل فوائد على القروض التي تمنحها الشركات.

ـ تم إصدار دفتر الوسيط الالكتروني.

ـ تنظيم قواعد إجراءات مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

ـ تم ضبط حاويات تهريب ديزل.

ـ زيادة إيرادات وزارة التجارة في النصف الأول حتى تاريخه بـ 4 ملايين دينار.

ـ قرار 2023/82 إصدار الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة الذي يستطيع المواطن أن يعمل من بيته.

ـ قرار 134 بشأن تنظيم مهنة السمسرة.

ـ تسريع وتيرة إنجاز منطقة الشدادية الصناعية.

ـ تأجيل أقساط المبادرين في الصندوق لمدة 6 أشهر.

النائب لم يأت بجديد وظل يراوغ ويقول أمورا عكس مضمونها، لم أرد على الإساءة من النائب احتراما للنواب والقاعة ولأهلي، وأقول لهم ولدكم براء من هذه الاتهامات وثوبي أبيض.

● خالد الطمار (مؤيدا للاستجواب): الضغط على المجلس والنواب على أن هناك تعاونا غير مسبوق بين السلطتين بإقرار قوانين تم إقرارها ووضع خارطة طريق تستحق الشكر لكل من المجلس والحكومة وللجنة الأولويات، وهذا لا يمنع أن يقوم النائب بدوره الرقابي من تقديم الاستجواب والأسئلة وفق المادة 100 من اللائحة، الاستجواب المقدم من حمدان العازمي استجواب مستحق ويدخل في اختصاصات وزير التجارة.

وزير التجارة فشل في ضبط الأسعار، والوزارة لا تحرك ساكنا والمتضرر هم المواطنون وأصحاب الدخل المحدود.

ما نعانيه من تضخم للأسعار وعدم احترام التاجر إلا لجيبه الخاص وتقصير وزارة التجارة في تطبيق القانون ما سبب ضررا لأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر.

سلطة وزير التجارة واسعة في مجال ضبط الأسعار، وأعطيت الصلاحية للوزير كاملة، إلا أنه لم يستطع تطبيقها على التاجر لأن وزارة التجارة تحمي التاجر.

القرار بتثبيت الأسعار كان صمام أمان للمواطن، إلا أن الوزارة لم تستمر أو تنفذ هذا القرار.

مشكلة الأسعار مركبة وتخضع لوزير التجارة، لم ينفذ تجاهها إجراءات فهو يحمي التاجر.

رسالة للنواب أنتم أكثر ناس يشعرون بما يعانيه المواطنون بشكل يومي ملحوظ، وزارة التجارة تجاهلت وأغفلت هذا الملف.

مقبلون على زيادة المتقاعدين فما يضمن ألا يكون هناك ارتفاع جنوني للأسعار؟!

● د.بدر الملا (معارضا للاستجواب): أتمنى أن يكون التعامل داخل القاعة بمستوى اسم صاحب هذه القاعة، والوزير محشوم من توجيه هذه العبارات المسيئة له. أقف اليوم لأننا جبلنا على قول كلمة الحق في موضعها، وجبلنا على عدم كتم الشهادة.

النائب قدم استجوابا سابقا ودعمته بكل المستندات لإظهار الحقائق، اليوم أظهر بعض الحقائق التي كنت طرفا فيها، الكل يعلم أن مواضيع أسواق المال منذ 12 سنة أتكلم عنها وأتابعها، وإظهار بعض الحقائق التي تتعلق بإحالة الوزير إلى النيابة والموضوع الآخر هو موضوع تهريب الديزل.

نحن أمام موقف سياسي يجب أن نستثمره وهو توافق مجلسين ورئيسين لمجلس الأمة والوزراء وبحق وخارطة تشريعية 48 نائبا وبحق ولدينا ملاحظات وكلنا لدينا استجوابات، واستجوابي مطبوع، لكن أرجئ هذا الأمر لأن هناك خارطة تشريعية ولا نريد أن نذهب الى قضايا خلافية، ولا نريد أن تمنح الفرصة لمن يستثمر هذا الأمر.

إحالة الوزير الى النيابة، فما ذكره النائب غير دقيق، الحقيقة أنه أحيل الى النيابة لأنه قبل المنصب الوزاري في 9/4 عين وزيرا وفي 5/17 صدر قرار بإعادة دراسة أسواق المال، و6/20 أظهر النائب مستندا، وفي 7/24 أحالته هيئة أسواق المال، هل كانت الهيئة في سبات عميق وتأتي بعد 4 سنوات وتحيله الى النيابة!

هيئة أسواق المال بعد إحالته طلبت جلسة تحقيق لسماع أقواله.

هناك توظيف سياسي في إحالة الوزير الى النيابة، الوزير عرض أن شركة الصلبوخ تحولت من خسارة الى ربح في عهده، لذلك الأداء لم يكن به غبار عليه ولا يستحق المساءلة، فهو لم يكن رئيس مجلس الإدارة، فهذه اشكالية يجب أن نتوقف عندها.

كنت وزير النفط وكان هناك تكدس حاويات وأتينا بالمعنيين لمعالجة التأكد من عدم التكدس، والأمر يستلزم تدخل رئيس مجلس الوزراء لحماية وزرائه.

هناك لعب كثير في الديزل أكثر من المذيب الأبيض.

تخرج كميات من الديزل كثيرة والجمارك رفعت عدد الضبطيات، فهل يسأل الوزير عن ذلك، الأمر يستلزم أن يكون البيع بالسعر العالمي، أما أن نكافئ الوزير المجد الذي خفض ملاحظات ديوان المحاسبة والذي حل جميع إشكاليات الديوان والذي زادت ضبطيات تهريب الديزل في عهده، ولو الوزير مخطئ فلن أتردد لحظة واحدة أن أقف ضده.

الوزير الذي يطبق القانون سنكون معه والذي ينحرف سوف نسائله.

● السعدون: انتهت مناقشة الاستجواب ولم أتلق أي اقتراحات وبذلك ننتقل الى جدول الأعمال.

تقارير اللجنة المالية بشأن رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ومنع تقاضي فوائد استبدال وزيادة علاوة غلاء المعيشة.

● داود معرفي: مقرر اللجنة المالية رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لضمان حياة كريمة رفع الحد الى 1000 دينار للمتقاعدين دون النظر لحالة الإعالة، تزاد إلى 1000 دينار او 10٪ أيهما أعلى ومن 1000 الى 2750 تزاد 5٪.

وعقدت اللجنة اجتماعا لمناقشة التعديلات الحكومية واتضح انها تهدف الى رفع الحد الأدنى للمعاش لمن يعول 7 أولاد أو أكثر 1615 دينارا.

● وزير المالية: أسجل الشكر للجنة المالية رئيسا وأعضاء على التعاون فيما يخص رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية.

القانون يتكلم عن الحد الأدنى، هناك فئات تبدأ من الأعزب، امرأة ورجل، الى من يعول 7 أولاد.

حرصنا على ان يؤثر على المواطن معيشيا وفقا للتوجيهات السامية ومجلس الوزراء لنعيش معيشة المواطنين والعاملين في القطاع العام والخاص.

ـ المتقاعدات معاشها 740 يشكل 31 ألف نسبة الزيادة 36٪ يصل الى 1010.

ـ الأعزب من الرجال 182 رجلا

ـ 1010 يصل معاشه بعدما كان 740.

ـ المتزوج ولا يعول 856 ـ 1126 نسبة 32٪ وعددها 2148 مستفيدا.

ـ لمن يعول ولدا ـ 1196.

ـ لمن يعول ولدين ـ 1265 نسبة 27٪، والمستفيد 1255 متقاعدا.

ـ لمن يعول 5 أولاد سيصل الى 1475 دينارا بنسبة 22٪ الزيادة.

ـ هناك شريحتان جديدتان وتشكل 40٪ من المتزوجين راتبهم الحالي 1205 لديهم 6 و7 أولاد.

6 أولاد 1545

7 أولاد الحالي 1205 سوف يصل 1615

وهذا التصور نوصل رسالة ان هناك عدالة بين شرائح المتقاعدين أصحاب الحدود الدنيا وستكون زيادتهم 40٪ من إجمالي المستفيدين 7000 مستفيد

هذا القانون يخص الحد الأدنى سوف يتم إقراره في وقت قريب وآلية تطبيقه سهلة.

● شعيب المويزري: عدد المستفيدين 52 ألفا، لدينا أكثر من 100 ألف خارج الحسبة فهل سيشملهم قانون قريبا.

● وزير المالية: بناء على التوجيهات السامية سوف تتم زيادة جميع شرائح المتقاعدين، وكذلك القطاع العام والخاص، ولكن هل متى.

خلال الفترة القادمة بما لا يتجاوز نهاية السنة سنقدم للجنة تصور الحكومة بما يخص باقي الشرائح.

نحن الآن نتكلم عن استدامة المؤسسة واستفادة المواطنين المتقاعدين وأي شيء يتم الإعلان عنه خارج الكلام الحكومي غير صحيح، فالأمر لايزال موجودا لدينا داخل مكاتبنا نشتغل عليه.

● شعيب المويزري: نمد يدنا للتعاون لمصلحة الشعب لكن عدم وجود تاريخ محدد أمر لا نقبله، لدينا جلسات في شهر ديسمبر 19 ديسمبر، إذا كانت القضية دراسة وتصورات وإلا فسنصوت على تقريرنا ونرفض كل التعديلات الحكومية، يجب ان يكون هناك قرار واضح من الحكومة ونمد يد التعاون المشروط بأن يعيش المواطن الكويتي حياة كريمة بأموال الدولة التي هي أموال الشعب.

سأعطيك فرصة الى جلسة 12/19 يتم الانتهاء والتصويت لهذا القانون.

● وزير المالية: الزيادة التي ستحسن من الحياة المعيشية للمواطنين ستكون على 3 شرائح، قطاع عام وخاص ومتقاعدين، والتاريخ الذي حدده رئيس اللجنة سيكون قبله، وبين 12/19 وآخر السنة 11 يوما وسنجتهد أنا وفريقي أن آتي بالشريحة الأولى، وليس لدي مشكلة ان ندرس أي قانون ولكن بما يحافظ على استدامة المؤسسة والمحافظة على المال العام، وسنجتهد وسنأتي بعمل متواصل.

التصور الشامل لجميع الشرائح سيأخذ وقتا وسأحاول الاجتهاد للانتهاء منها وقبل التاريخ ستأتي بشريحة واحدة وفي النهاية هذه توجيهات سامية والحكومة حريصة عليها.

● مرزوق الحبيني: أنبه وأحذر الأعضاء من أن هذا التشريع فيه لغم لغوي كلمة «يعول» ستخرج كل الشرائح من الزيادة، من المفترض يكون «لمن لديه 7 أولاد»، وأسأل وزير المالية بشكل واضح وعليه أن يرد: لنفترض أن

د.عبدالكريم الكندري ود.عبدالعزيز الصقعبي وعبدالله المضف وسعود العصفور

حديث نيابي على المنصة

فايز الجمهور ود.مبارك الطشه

خالد المونس وبدر سيار ود.عبدالهادي العجمي ود.محمد الحويلة ومحمد الرقيب ود.جاسم الأستاد وفالح الرقبة وعبدالله المضف والشيخ سالم العبدالله

عبدالله المضف ود.عادل الدمخي وأ.د.حمد المطر

### يبحث تقرير اللجنة المالية عن قانون فوائد الاستبدال في جلسة 19 ديسمبر المقبل

# المجلس أجّل النظر بقانون القرض الحسن للمتقاعدين

حديث بين رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح وأحمد لاري بحضور عبدالله المضف وأسامة الزيد

سمو رئيس الوزراء بعد تهنئة العيبان بانتهاء الاستجواب

أسامة الزيد

حمد المدلج

أسامة الشاهين

د.عادل الدمخي

د.عبدالهادي العجمي

فهد بن جامع

- فهد بن جامع: التأمينات تزيد من معاناة المتقاعدين وتأخذ منهم رباً فاحشاً وعلاوة الأولاد تخصم من الأب في حال بلوغ الابن عمراً محدداً
- أحمد لاري: أدعو الحكومة لإجراء تعديل جذري لسلم الرواتب والخلل واضح في هذا الجانب فالحلول الجزئية لا تجدي وعلى الحكومة مراقبة الأسعار
- عبدالهادي العجمي: الحكومة مطالبة بالنظر إلى الطبقات التي تعاني من مشقات الحياة والنظر إلى احتياجاتها وعدم ترك تقرير ما يحتاجه الفقراء للآخرين
- عادل الدمخي: نحن أمام مشهد من مشاهد التنسيق والعمل الديموقراطي ومحاربة الفساد يجب استغلالها لتحقيق الإنجازات للمواطنين
- أسامة الزيد: ما نناقشه اليوم هو أفضل رد على المشككين في التوافق الحكومي ـ النيابي الحالي ويجب الحرص على تحقيق الإنجازات
- هاني شمس: يجب ضبط الأسعار حتى يستفيد منها المواطنون عند زيادة الرواتب وشريحة المتقاعدين قد تصل إلى 60 ألفاً

متقاعد عنده 4 أولاد لكنهم كبار في العمر، هل سيزيد راتبه أم ستقول هؤلاء طلعوا من شريحة «يعول»؟ وهذه القضية تهد القانون بالكامل.

إذا شخص لديه 3 أولاد سيرتفع راتبه 1335 دينارا، أريد وزير المالية لأن الوزير مرده على اللجنة المالية، أؤكد باستبدال كلمة «يعول» لتكون «من لديه».

● شعيب المويزري: قد تكون هناك أخطاء مطبعية إملائية ولكن أن تقول إن الوزير مرده على اللجنة هذا أمر غير مقبول.

● مرزوق الغانم: إذا صار هناك عجز اكتواري سنلجأ الى الخزينة العامة، ولكن السؤال هل يوجد ايراد يقابل هذا المصروف؟ هل وصلتم الى نقطة التعادل ام هي دراسة ارتجالية؟

● مرزوق الحبيني: اهنئ وزير المالية على شطارته على اختيار الألفاظ، «يعول» معناها «الذين لا يشتغلون»، اذا مر القانون بهذه المادة فهناك 30 ألفا لن يستفيدوا.

● د.فلاح الهاجري: نشكر رئيس وأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية، 52 ألف متقاعد يجب انصافهم لأن معاشاتهم متدنية، جشع التجار يزيد، وبعد 19 ديسمبر سيكون هناك افراط في الزيادة في الاسعار، والكل سينظر في الفروقات، ويجب محاسبة من يستغل زيادة للشعب الكويتي، يجب ان تكون الزيادات مجزية لأن الشعب الكويتي يستحق التكريم.

وشراء الوقت أمر غير مقبول لأن حق الشعب خط أحمر لا يجب التلاعب به.

● د.حمد المطر: هل يعقل مواطن متقاعد يعيل أسرة بـ 640 دينارا؟ ما حدث اليوم نتيجة التوافق والتركيز والتنسيق، هناك جنود مجهولون هم م.عبدالله فهاد وسعود العصفور، وثمرة هذا التوافق والتنسيق قانون اليوم. والتركيز تمثل في جلسة اليوم تحديدا عندما استخدم الأخ حمدان العازمي الحق والوزير استخدم الحق.

المساءلة نحتاج فيها ان نركز على اولوياتنا وقضايانا، وعلى الحكومة ألا تنزعج من اي استجواب، ما المشكلة ان يستجوب اي وزير؟

لابد ان نركز على الخارطة التشريعية وألا ننزعج من الاستجوابات، ولدينا فائض 6 مليارات دينار.

● فهد المسعود: القانون باكورة الدورة النيابية وفي دور الانعقاد الثاني، واولى الخطوات لتحسين المستوى المعيشي ضمن التنسيق النيابي ـ النيابي والنيابي ـ الحكومي.

هناك قانون اقر في العام 1982 رقم 49 يختص بشأن زيادة مرتبات الموظفين والمتقاعدين، على ان يعاد النظر كل سنتين، وعلى الحكومة ان تطبق هذا القانون مع استدامة الصناديق وتقليص العجز الاكتواري.

● هاني شمس: يجب ضبط الأسعار حتى يستفيد منها المواطنون عند زيادة الرواتب وشريحة المتقاعدين قد تصل إلى 60 ألفاً ونتمنى أن تقلل هذه الزيادة من الضغط المعيشي عليهم

● أسامة الزيد: ما نناقشه اليوم هو أفضل رد على المشككين في التوافق الحكومي ـ النيابي الحالي ويجب الحرص على تحقيق الإنجازات

● أسامة الشاهين: أكثر من 44 مليار دينار موجودة في مؤسسة التأمينات هي قيمة الأموال المستثمرة من أموال المؤسسة وحسناً فعلت وزارة المالية أن جعلت الزيادة من خزينة المؤسسة وليس الخزانة العامة

● فهد بن جامع: علاوة الاطفال، الطفل عندما يصل عمره 24 سنة ويكون الأب موظفا تنشال منه العلاوة، وكذلك الاستبدال، والتأمينات تزيد من معاناة المتقاعدين، وتأخذ ربا فاحشا، ومؤسسة التأمينات الموظف يصل 55 سنة ويحال للتقاعد، والوافدون يسمح لهم بالتوظيف بعد سن 55.

ووافق المجلس على المداولة الاولى لقانون رفع الحد الادنى للمعاشات التقاعدية بالاجماع (63 عضوا).

وتلا الأمين العام اقتراحا على المداولة الثانية للقانون:

الاستثناء من المادة 104:

الحضور: 63، الموافقة: 63.

وتم الاستثناء من المادة 104.

وجاء التصويت على المداولة الثانية: الحضور: 63، موافقة: 63.

ويحيله على الحكومة.

● السعدون: لابد من تسجيل كلمة لأن هذا القانون كان واضحا واستثنائيا، لأن هناك رغبة أعلنها سمو الأمير وسمو ولي العهد وتوافق بين السلطتين، وتسجيل الشكر للجنة المالية الذين بذلوا جهدا مع الحكومة الى ان تم التوافق على مشروع قانون حظي بموافقة السلطتين، واسجل الشكر للمجلس والحكومة والاخوان في اللجنة المالية ووزير المالية.

**القرض الحسن**

● وزير المالية: أطلب إعادة التقرير الى اللجنة المالية حتى يتم طرحه مع موضوع القرض الحسن ويتم عرضه في جلسة 19 ديسمبر.

● شعيب المويزري: هذا التقرير يتعلق بالقرض الحسن وما عندنا مانع من تأجيله الى جلسة 19 ديسمبر، ويعطى المعاش التقاعدي 21 ضعفا، ولكن لن نقبل بأقل من 15 ضعف الراتب.

ووافق المجلس على تأجيل الموضوعين الى جلسة 19 ديسمبر.

موافقة عامة.

ترفع الجلسة.

# نص قانون رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين كما وافق عليه المجلس

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يستبدل بنصي المادتين (19 مكرر/ أ) من قانون التأمينات الاجتماعية و(10 مكرر/ أ) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليهما النص التالي:

يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يعول سبعة أولاد أو أكثر هو (1615) دينارا شهريا.

ويقصد بالمعاش التقاعدي في تطبيق أحكام هذه المادة مجموع ما يستحق من معاشات وأنصبة وزيادات أيا كان سند تقريرها ومسماها والجهة المتحملة بها.

ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي في غير هذه الحالة، كما يحدد القرار قواعد وشروط الإعالة وما يترتب على تغير الحالة الاجتماعية لصاحب المعاش من حيث استمرار صرف مقدار الرفع إلى الحد الأدنى أو تعديله، ويجوز أن يصدر القرار من الوزير في حال غياب مجلس الإدارة على أن يعرض في أول اجتماع ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة أن تعدل بالزيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية.

المادة الثانية: في جميع الأحوال لا يجوز أن يقل ما يستحق وفقا للأحكام المعدلة بالمادة السابقة عما هو مستحق قبل تاريخ العمل بها. وتتحمل صناديق المؤسسة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولي العهد

مشعل الأحمد الجابر الصباح

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

لتحسين أوضاع المتقاعدين الذين يمثلون إحدى الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع، وتعزيز جودة حياتهم وتوفير دعم أكثر فاعلية وشمولية لهم، بالنظر إلى تزايد الالتزامات المالية التي تواجههم، بما يكفل لهم حياة كريمة ومستقرة وبما يتسق في الوقت ذاته مع أحكام وقوانين التأمينات الاجتماعية التي عهد للمؤسسة تنفيذها والمحافظة على ديمومة صناديقها لتحقيق الأغراض المقررة لها.

وانطلاقا من ذلك فقد جاء هذا القانون بتعزيز المستوى المعيشي للمتقاعدين من خلال رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية أخذا بالاعتبار ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة والخدمات الأساسية وضمان حد أدنى للمعاشات التقاعدية يتيح لأصحاب المعاشات كرامة المعيشة.

يساوي القانون بين شرائح الحد الأدنى بالنظر إلى الحالة الاجتماعية لصاحب المعاش التقاعدي وعدد الأولاد، مع مراعاة المراكز المختلفة بين الفئات المستحقة للحد الأدنى ابتداء بمن لا يعول مثل (الأعزب/ المرأة) وصولا إلى من يعول سبعة أولاد، وفقا لحجم الالتزامات المالية لكل فئة.

كما أضاف القانون فئتين جديدتين لفئات الحد الأدنى لمن يعول ستة أو سبعة أولاد ليشمل ما يعادل نسبة 40٪ من الفئات المعيلة، كما شمل أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين.

لذا فقد أعد القانون المرفق، متضمنا ما يلي:

أولا: تقضي المادة الأولى من القانون بأن يستبدل بنصي المادتين (19 مكرر/ أ) من قانون التأمينات الاجتماعية، و(10 مكرر/أ) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين نصا جديدا بأن يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يعول سبعة أولاد أو أكثر هو 1615 دينارا شهريا، ويصدر الوزير القرارات اللازمة لباقي فئات الحدود الدنيا، على أن يكون الحد الأدنى لفئة (امرأة/ أعزب) 1010 دينارا شهريا، ويكون الحد للمتزوج ولا يعول 1126 دينارا شهريا ولمن يعول ولدا واحدا 1196 دينارا شهريا، ولمن يعول ولدين 1265 دينارا شهريا، ولمن يعول ثلاثة أولاد 1335 دينارا شهريا، ولمن يعول اربعة أولاد 1405 دينارا شهريا، ولمن يعول خمسة اولاد 1475 دينارا شهريا، ولمن يعول ستة أولاد 1545 دينارا شهريا.

وحددت المادة أن المقصود بالمعاش التقاعدي في تطبيق أحكامها هو مجموع ما يستحق لصاحب المعاش التقاعدي من معاشات وأنصبة وزيادات أيا كان سند تقريرها ومسماها والجهة التي تتحملها بها.

ويكون تحديد الحد الأدنى للمعاش التقاعدي في غير الحالة الواردة في المادة الأولى بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، كما يحدد القرار قواعد وشروط الإعالة وما يترتب على تغير الحالة الاجتماعية لصاحب المعاش من حيث مدى الاستمرار في صرف مقدار الرفع الى الحد الأدنى أو تعديله.

وتيسيرا للإجراءات فقد أجازت تلك المادة للوزير أن يصدر القرار المشار إليه في حال غياب مجلس الإدارة، على أن يعرض على المجلس في أول اجتماع له.

كما أجازت المادة أن يصدر قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة بتعديل الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية بالزيادة.

ثانيا: تقضي المادة الثانية من القانون بأنه في جميع الأحوال لا يجوز أن يقل ما يستحق لصاحب المعاش التقاعدي وفقا للأحكام المعدلة بالمادة الأولى من هذا القانون عما هو مستحق له قبل تاريخ العمل بها لضمان ألا يضار صاحب المعاش التقاعدي من التعديل.

وتتحمل صناديق المؤسسة الأعباء المترتبة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

ثالثا: تقضي المادة الثالثة بأن يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وفي مداخلات لهم خلال الجلسة، أشاد نواب بالتعاون النيابي الحكومي مشيرين إلى أن مناقشة اليوم هي أفضل رد على المشككين في التوافق الحكومي ـ النيابي.

وأضافوا أنه لم يسبق في تاريخ الكويت البرلماني أن تلتقي السلطتان في مواعيد جدول أعمال للجلسات، ويجب أن نبرهن للجميع على التزامنا بالمواعيد المحددة.

وأكدوا أهمية استرجاع اموال الدولة، مبينين أننا أمام مشهد من التنسيق والعمل الديموقراطي ومحاربة الفساد.

وأضاف النواب إنه إذا حدث عجز اكتواري ستلجأ الدولة إلى الخزينة العامة، ولكن هل يوجد إيراد للمؤسسة يغطي هذا المصروف؟

وأشاروا إلى أن 52 ألف متقاعد معاشاتهم متدنية، وجشع التجار سيزيد بعد تاريخ 19 ديسمبر وسيكون هناك إفراط في الزيادة في الأسعار.

وأشاروا إلى ضرورة محاسبة من يستغل الزيادة، لأن حق الشعب خط أحمر يجب عدم التلاعب فيه.

وأوضح النواب أن القانون يعد باكورة دور الانعقاد الثاني وأولى الخطوات لتحسين المستوى المعيشي ضمن التنسيق النيابي والنيابي الحكومي.

وأشاروا إلى أن هناك قانونا أقر عام 1982 رقم 49 يختص بزيادة مرتبات الموظفين والمتقاعدين، على أن يعاد النظر كل سنتين، وعلى الحكومة أن تطبق هذا القانون مع استدامة الصناديق وتقليص العجز الاكتواري.

وأشار النواب إلى أن الطفل عندما يصل عمره إلى 24 سنة ويكون الأب موظفا تلغى منه العلاوة، وكذلك التأمينات تزيد من معاناة المتقاعدين في قروض الاستبدال، وتأخذ ربا فاحشا، والموظف عندما يصل إلى 55 سنة يحال إلى التقاعد، بينما الوافدون يسمح لهم بالعمل بعد سن 55 سنة.